

اسم البرنامج: ما وراء الخبر

عنوان الحلقة: قضية "أبو زعل" والعقيدة الأمنية بمصر

مقدم الحلقة: عبد الصمد ناصر

ضيوف الحلقة:

- سليمان جودة/كاتب صحفي

- صفي الدين حامد/ أكاديمي وباحث سياسي مصري

- أحمد مفرح/ باحث في مؤسسة الكرامة لحقوق الإنسان

تاريخ الحلقة: ٢٢/١٠/٢٠١٣

المحاور:

- قرار قضائي أم بُعد سياسي

- حيادية القضاء وعدالته

- مصير التحقيقات في وقائع دامية

**عبد الصمد ناصر:** السلام عليكم ورحمة الله، أحال النائب العام المصري أربعة من ضباط الشرطة إلى محاكمة جنائية بتهمة قتل عشرات المعتقلين من معارضي الانقلاب خلال ترحيلهم إلى أحد السجون في أغسطس/ آب الماضي.

نتوقف مع هذا الخبر لنناقشه في محورين: ما هي الرؤية الحقوقية لكيفية تعامل الشرطة المصرية مع آلاف المعتقلين منذ الانقلاب العسكري؟ وما مصير التحقيقات في مختلف الوقائع الدامية الأخرى التي شهدتها مصر منذ الانقلاب وإلى ما بعد فض اعتصامي رابعة والنهضة؟

إحالة أربعة من ضباط الشرطة المصرية لمحاكمة جنائية عاجلة بتهمة قتل معتقلين اختناقاً بقنابل الغاز المسيل للدموع يمثل سابقة في مصر منذ الانقلاب العسكري، وكانت الحادثة التي وقعت في سجن أبو زعل في أغسطس/ آب الماضي قد أثارت ردود فعل دولية منددة لكن إحالة المتهمين فيها إلى القضاء تثير اليوم تساؤلاتٍ عن الاستخدام المفرط للقوة ضد معارضي الانقلاب وعن مصير التحقيقات التي جرت في حوادث

دامية مختلفة في مصر سقط فيها وفق تقديرات رسمية ألف قتيل على الأقل من معارضي الانقلاب بينما تشير مصادر تحالف الشرعية إلى مقتل آلاف عدة.

### [تقرير مسجل]

**محمد الكبير الكتبي:** هي المرة الأولى منذ انقلاب الثالث من يوليو وتداعياته العنيفة في الشارع المصري التي يُحال فيها ضباط شرطة للمحاكمة الجنائية في تهم تتعلق بقتل معتقلين من رافضي الانقلاب، أنكر الضباط الأربعة المتهمون خلال التحقيقات جميع الاتهامات التي وجهت إليهم رغم مواجهتهم بتقارير المعمل الجنائي والطب الشرعي التي أثبتت تعمدهم إطلاق الغاز المسيل للدموع لقتل المعتقلين، وقالوا أنهم كانوا يدافعون عن أنفسهم ويحاولون منع المعتقلين من الهروب، أقوال تتناقض مع روايات شهود كانوا في السيارة ذاتها التي رحلت الضحايا من مركز شرطة مصر الجديدة لسجن أبو زعبل، في أغسطس الماضي ذكروا أن السيارة كانت تحمل بأمر الشرطة أكثر من سعتها مما أدى لاختناق عدد من المعتقلين وزاد عدد الضحايا بإطلاق الغاز داخل السيارة عند فتح بابها في السجن، أثار الحادث غضبا واستنكارا كبيرين في أوساط ذوي الضحايا وغيرهم، وقال حقوقيون مصريون أن أولئك المعتقلين تعرضوا للتعذيب وللحرق لطمس الأدلة على اختناقهم، واتهموا السلطات بممارسة عمليات قتل مُمنهجة في ظل غياب المحاسبة ودعوا لتحقيق دولي، وتعيد التطورات الراهنة المتعلقة بالحادث للأذهان كل الأحداث الدموية التي شهدتها شوارع وميادين مصر وشكل وتفاصيل تعامل الشرطة المصرية مع المتظاهرين المعارضين لانقلاب الثالث من يوليو، وتطرح كذلك السؤال المتعلق بنتائج التحقيقات العاجلة والموسعة التي أمر بها النائب العام في أحداث فض المعتصمين في ميداني رابعة والنهضة وغيرها، وتوجيهات الرئيس المؤقت بالتحقيق في أحداث دار الحرس الجمهوري ومن هم المسؤولون وأين هم؟ مجمل هذه المستجدات تتزامن مع الجدل الدائر حالياً حول قانون مكافحة الإرهاب وقانون تنظيم التظاهر المطروح للرأي العام وما يثيره في هذه الظروف بالغة التعقيد التي يعيشها المصريون ولا يحتاجون لتنظيم تظاهراتهم السلمية بقدر ما يبحثون عن الأمن وكثير من الحقوق المفقودة.

### [نهاية التقرير]

**عبد الصمد ناصر:** موضوع حلقتنا نناقشه مع ضيوفنا هنا في الاستوديو الكاتب الصحفي سليمان جودة ومن واشنطن الدكتور صفي الدين حامد الأكاديمي والباحث السياسي المصري ومن بيروت أحمد مفرح الباحث في مؤسسة الكرامة لحقوق الإنسان مرحبا بضيوفنا الكرام وأهلا بكم، دكتور صفي الدين حامد كيف تقرأ قرار النيابة العامة إحالة هؤلاء الضباط الأربعة المتهمين بقتل معتقلي سجن أو المرشحين إلى سجن أبو زعبل؟

**صفي الدين حامد:** والله أنا أقرأه أولاً عايز أحييك وأحيي جميع المشاهدين والزملاء اللي معنا في البرنامج وأحيي قناة الجزيرة طبعاً، هذه الخطوة لا شك أنها خطوة محمودة ولكنها قليلة جداً، أربعة ضباط فقط وأنا أعتبرها شيء رمزي أو صمام أمان يودوا منهم تنفيس بعض الغضب الشديد الموجود أولاً عند الكثير من المصريين سواء في الداخل أو في الخارج، والعالم كله ينظر بقلق لكل الانتهاكات لحقوق الإنسان وهذا يعني يُعتبر نُقْب بسيط جداً لإخراج بعض الغاز ما قبل الانفجار الذي سببه الانقلاب العسكري.

**عبد الصمد ناصر:** طيب يعني خطوة رمزية هكذا تراها سليمان جودة؟

**سليمان جودة:** أنا شايف أن هذا شيء يحسب للحكومة المصرية الحالية رغم من أن هناك ملاحظات كثيرة على أداء حكومة الدكتور حازم الببلاوي، لكن هذه الخطوة من جانب النائب العام تحسب للحكومة لأنه للأسف طوال الفترة اللي فاتت كان هناك كثيرين يحاولون المتاجرة بهذه القضية تحديداً على النظام الحاكم في مصر، وكانوا يتهمون الحكومة بالتستتر على الذين تسببوا في هذه الواقعة، الآن واليوم بعد قرار النائب العام أعتقد أنه ليس من حق أحد أن يتهم الحكومة أنها تستترت على متسببين في جريمة كنا تابعناها وأسفنا لها ولكن إذا كان النائب العام قد أحال المتسببين فيها إلى محاكمة جنائية عاجلة فهذا شيء يحسب للنائب العام.

**عبد الصمد ناصر:** إذن هي جريمة كما تعترف أنت.

**سليمان جودة:** حتى الآن نحن نتكلم عن متهمين أُحيلوا إلى المحاكمة وبالتالي المتهم بريء حتى تثبت إدانته، هؤلاء الضباط الأربعة من الممكن طبعاً أن يدانوا أو يُبرؤوا لأن المسألة في يد القضاء وليست في يدي أو يد طرف آخر، لكن في الإجمال أنا أقرأ معنى الواقعة أن هي شهادة للحكومة المصرية التي اتهمت طوال الفترة اللي فاتت بأنها تغطي على الموضوع وأنها تستتر على الموضوع، ولكن بهذا القرار اليوم ثبت بأنها لم تكن تغطي على الموضوع ولا تستتر عليه وإنما كانت تحيله إلى لجنة تحقيق انتهت إلى إحالة أربعة متهمين فيه إلى محاكمة جنائية عادلة.

### قرار قضائي أم بُعد سياسي

**عبد الصمد ناصر:** أحمد مفرح هل تراه قراراً قضائياً، إجراءً قانونياً صرفاً محضاً أم له بُعد سياسي ربما؟

**أحمد مفرح:** بسم الله الرحمن الرحيم يعني حينما نرى ما قامت به النيابة العامة من دور منذ ٧/٣ ومدى قيامها بواجباتها في العمل على التحقيق في وقائع قتل المتظاهرين والوقائع التي حدثت في الشارع، فإننا بلا شك نتحدث عن إجراء نوعي، لكن للأسف

الشديد هذا الإجراء النوعي من المفترض أنه إجراء طبيعي يتم في حالات لو كنا نتحدث عن دولة أو عن نظام يتعامل بحقوق الإنسان أو يتعامل بالقوانين أو يأخذ بمثل تلك الإجراءات، يعني مقتل ٣٧ شخصاً اختناق بالغاز الطبيعي منذ بداية الأحداث يعني حتى الآن نرى أنه هناك العديد من الإجراءات التي تمت منها تأخر إلقاء القبض على الأشخاص هؤلاء، كان من المفترض أن يتم إلقاء القبض عليهم منذ بداية الأحداث وكان من المفترض أن يتم الإسراع في التحريات والتحقيقات وخلافه، لكن بعد حدوث هذه الحادثة بوقت طويل ووقتٍ للأسف الشديد كان ممكن أن يؤدي إلى العمل على إتلاف الأدلة وإتلاف الحقائق وخلافه، فنرى انه هذا ليس إجراء نوعي يعني أو إجراء محمود، كان من المفترض من النيابة العامة أن تتصدر بمثل تلك الجرائم من البداية وكان من المفترض أن النيابة العامة..

**عبد الصمد ناصر:** ولكن هناك مسار للتحقيق كان يفترض قبل أن يعنقل هؤلاء يفترض أن هناك مسار تحقيق وهناك أدلة يجب أن تكون ثابتة دامغة حتى أن يصدر مثل ذلك القرار هنا اسأل دكتور صفي، عذرا أحمد، دكتور صفي الدين حامد يعني أنت رأيتها خطوة رمزية ولكن لماذا لا يمكن أن تُحسب كما قال الأستاذ سليمان جودة بأنه خطوة تُحسب للحكومة على أنها حينما ثبت لها بالأدلة أن هناك ربما جريمة وبالتالي جاءت إلى ما جاءت إليه، صوتاً لأرواح المتهمين؟

**صفي الدين حامد:** نعم يا أخي أنا أقول بأنها رمزية لأسباب كثيرة أولاً لأنها كما قال الأخ العزيز من بيروت أنه جاءت متأخرة وزى ما نقول هنا بأمركا to little to late يعني عدد أربع ضباط فقط وإحنا نتكلم على آلاف القتلى ويعني قتلوا من بعد الانقلاب العسكري وجاءت متأخرة، إلى جانب طبعاً انه يعني موضوع يجب أن نحن نراه في النظرة الشمولية وبطريقة عمومية، لأن في شك كثير ما بين المصريين برضه في الداخل وفي الخارج بالنسبة أن التحقيقات يقوم بها البوليس وحتى القضاء للأسف الشديد إن الفترة الأخيرة جعلت الكثير يشكوا في بعض أهل الشرطة ويشك الكثير في أهل القضاء، فأنا لا أعرف إزاي نعمل محاكمة تكون عادلة ومحايده إذا كان الأدلة بأجمعها ضباط الشرطة زملاءهم ونحن عانينا هذا ولهذا خرج كل من مبارك وخلافه، كلهم خرجوا طلقاء وأبرياء، لأن زي ما أنا بقول انه أثبتت الأيام أن الشرطة المصرية لم تقم بإعداد دلائل الاتهام للقضايا وانتهينا إلى براءة كل مجموعة مبارك وعصابته.

### حيادية القضاء وعدالته

**عبد الصمد ناصر:** ما كان قد سمي بمسلسل تبرئة الجميع، أستاذ سليمان جودة قلت قبل قليل انه من الممكن أن يدانوا أو يبرئوا، يعني هذا قد يطرح تساؤل إن كانت هناك فعلاً ضمانات وقد يعني طرح هذه النقطة الدكتور صفي الدين حامد لما قال أنه من يقوم بجمع

الأدلة وغيرها هم رجال الشرطة وبالتالي هم زملاؤهم، هل من ضمانات حتى إذا عُرض هؤلاء أمام المحكمة ألا ينتهي أو يكون مصير هذه المحاكمة بتبرئة هؤلاء الضباط كما بُرِّأ من اتهموا بقتل المتظاهرين في الخامس والعشرين يناير مسلسل سمي بتبرئة الجميع إذا تذكر.

**سليمان جودة:** هي المشكلة أنه نحن أحياناً أو بعضنا يعتبر الحكم حكم غير عادل إذا لم يأتِ على هواه أو على ما يحب لأنه كل واحد منا عايز المحكمة تحكم زي ما هو عايز مش زي ما القاضي يرى أمامه، القاضي يحكم بما أمامه من أدلة وليس بما يرى الشارع ولا يرى الميدان ولا يرى المتظاهرين في أي مكان، القاضي أمامه أدلة من خلالها يحكم على المتهم الواقف أمامه ويبرأه أو يدينه، وهذه المسألة يجب أن تكون متروكة كلية للقاضي، إنما مسلسل تبرئة الجميع أو مسلسل تبرئة مبارك..

**عبد الصمد ناصر:** عذراً أستاذ سليمان، طبعاً هذا في واقع لو أن الواقع فعلاً هذا الواقع المصري طبيعي وليس استثنائياً ولا تشوبه شائبة أو شبهات حول القضاء وجهاز الأمن، مصداقية القضاء ومصداقية الداخلية..

**سليمان جودة:** القضاء المصري تاريخه معروف ويعني كجهاز قضائي لا يحتاج إلى شهادة من أحد، واللي يقرأ في تاريخ القضاء المصري يعرف انه كيف حكم في أصعب وأعقد القضايا بما يراه ضميره الوطني وليس بما يرى أي طرف آخر، وبالتالي فنحن المسألة ليست في حاجة إلى تشكيك مسبق في قضية من نفس هذا النوع ولا في تشكيك في قضايا سابقة وقد كنت دائماً أقول بأن القضاء يجب أن يُترك للقضاء وأنه الذين يتظاهرون في الشارع أو الذين يتكلمون في وسائل الإعلام لا يجب أن يرغموا القضاء على أن يحكم حكماً غير ما تقضي به الأدلة المتاحة أمامه، ربما الرأي العام يدين شخص قبل أن يُحكم عليه لكن القضاء يرى أنه بريء، فمن حق القضاء بأن يبرأه، بغض النظر عن رأي الناس في هذا الموضوع وإلا فأنت هنا تسييس القضاء كما يقال وتجعل القضاء يحكم على غير ما يرى من أدلة أمام القاضي، القاضي يحكم ليس بما يقول الناس في الشارع، يحكم بما أمامه من أدلة، وهذا هو الفيصل في الموضوع كله، في هذه القضية قضية الضباط الأربعة أو في قضية الذين اتهموا من قبل بقتل المتظاهرين.

**عبد الصمد ناصر:** لا أريد أنا أن أدخل في جدال حول القضاء لأن تعامل القضاء مع المتهمين في الآونة الأخيرة كانت عليه شبهات كثيرة وحتى الاتهامات الموجهة إلى الرئيس محمد مرسي ولائحة الاتهام بدءاً بالتخابر مع الأجنبي وقتل المتظاهرين وغير ذلك.

**سليمان جودة:** هذه اتهامات وسوف يُحاكم عليها محمد مرسي.

**عبد الصمد ناصر:** لكنها ذات أبعاد سياسية كما قيل وسيست في إطار المناخ المعادي لمحمد مرسي.

**سليمان جودة:** لا ما هو هذا التسييس الذي أطالب بأن لا يلجئ أغلبنا أو بعضنا إلى تسييس هذه القضايا، هذه القضايا جنائية، للقاضي أن يحكم فيها بما يراه من أدلة أمامه وليس أبداً بما يردده الناس سواء في الشوارع أو في الميادين أو في وسائل الإعلام.

**عبد الصمد ناصر:** أحمد مفرح، حينما تحيل النيابة العامة هؤلاء الضباط، أحمد مفرح الكلمة لك يعني يتهم هؤلاء الضباط ويتم الإشارة إلى رعونة وإهمال الضباط وإشارة إلى الجهاز بشكل عام كوزارة الداخلية في التعامل مع هؤلاء المرشحين، يعني كيف يمكن أن نقرأ ذلك وهل في ذلك ربما اتهام للمسؤولين عن الداخلية أنفسهم بما جرى؟

**أحمد مفرح:** بدايةً دعني أتحدث عن أن ما تم مع هؤلاء هي ليست المرة الأولى في استخدام الغاز المسيل للدموع للقتل، منذ أحداث في ٧/٣ وما بعدها من تظاهرات كانت في الشارع المصري للأسف الشديد تعاملت الشرطة مع المتظاهرين باستخدام القنابل المسيلة للدموع للقتل وليس لتفريق الجموع أو خلافه، شاهدنا ذلك في الكثير من الأحداث، شاهدنا ذلك في الحرس الجمهوري وشاهدنا ذلك أيضاً في المنصة وشاهدنا ذلك في التظاهرات التي كانت في رمسيس، وكان ذروتها ما تم في الحادثة الخاصة بمعنقلي أبو زعل من قيام ضابط باستخدام قنابل مسيلة للدموع في مساحة لا تقل على ١٢ متراً في سيارة ترحيلات بها أكثر من ٤٥ شخص، وبالتالي مثل هذه الأحداث أو مثل هذه الأفعال تجعلنا نتحدث حول مدى قيام وزارة الداخلية كلها والعاملين فيها والقوات الخاصة بالشغب باستخدام القانون الذي يعطي لها حق باستخدام إطلاق الغاز المسيل للدموع أو استخدام الرصاص المطاطي أو خلافه، وهذا يرجعنا أكثر إلى قواعد الاشتباك، يعني قواعد الاشتباك في القانون المصري هي أصلاً لا يؤخذ بها، وإن كانت قواعد الاشتباك في القانون المصري هي أصلاً مخالفة للقانون، لكنها للأسف الشديد لا يؤخذ بها في الكثير من الأحداث، ما يتم من قبل وزارة الداخلية وجهاز الشرطة في العمل على قمع التظاهرات السلمية التي تخرج إلى الشوارع وخلافه باستخدام قواعد الاشتباك منافية تماماً، وبالتالي فنحن نتحدث عن نسيج عام أو عن ظاهرة عامة لدى وزارة الداخلية وليس فقط من قبل ثلاث أو أربع ضباط قاموا باستخدام الغاز المسيل للدموع لقتل المتظاهرين، منذ الأحداث الأولى ونحن نرى ذلك فيه الكثير من المشاهد حتى وصل الأمر إلى الاستخدام المفرط للقوة في إطلاق الرصاص الحي ليس فقط الغاز المسيل للدموع وإنما إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين وقتلهم في العديد من التظاهرات والعديد من الأحداث في الشارع المصري منذ ٧/٣ حتى الآن.

**عبد الصمد ناصر:** ولهذا سنبحث بعد فاصل قصير في مصير التحقيقات في مختلف

الوقائع الدامية التي شهدتها مصر منذ الانقلاب وإلى ما بعد فض اعتصامي رابعة والنهضة نرجو أن تبقوا معنا مشاهدينا الكرام.

## [فاصل إعلاني]

### مصير التحقيقات في وقائع دامية

**عبد الصمد ناصر:** أهلاً بكم من جديد مشاهدينا الكرام في هذه الحلقة التي تناقش قرار إحالة أربعة من ضباط الشرطة المصرية للمحاكمة الجنائية بتهمة قتل عشرات من معارضي الانقلاب خلال ترحيلهم إلى أحد السجون، الأستاذ سليمان جودة أعود إليك مرة أخرى، الآن بعد هذه القضية إحالة هؤلاء الأربعة، لكن ماذا بخصوص ألف حسب الإحصائيات الرسمية والذين قتلوا في فض اعتصامي رابعة والنهضة وحوادث أخرى كحوادث الحرس الجمهوري؟

**سليمان جودة:** أولاً عايز بس أعترض على استخدام حضرتك لكلمة انقلاب، ما حدث في ٦/٣٠ كان ثورة شعبية كاملة الأركان ولا يجوز أن توصف بأنها انقلاب، هذا رأيي وأنا أعتقد بأن من يوصف ما حصل بانقلاب عليه أن يراجع نفسه، نمرة ٢: الأخ من بيروت يتكلم على الشرطة تقمع المظاهرات السلمية هذا لم يحدث أبداً، الشرطة تقمع المظاهرات التي تمارس عنفاً أو تعتدي على المصالح العامة أو الخاصة وكل الصور تؤكد كده، أي حد يراجع الصور اللي للشرطة تعاملت بها بعنف مع المتظاهرين كانت بتقول أن هؤلاء المتظاهرين مارسوا عنفاً ولا بد من أن تتصدى لهم الشرطة، نمرة ٢..

**عبد الصمد ناصر:** ألم تشاهد بأمر عينيك أحد المتظاهرين في رابعة العدوية وهو يحمل أحد المصابين على ظهره ليغيثه ثم أطلق عليه الرصاص وسقط ميتاً بجانبه، وغيره كثير، عدا عن الطاقم الطبي الذي قُتل في رابعة! هذا كلام لا يقبله عقل يا سيدي..

**سليمان جودة:** الشرطة المصرية لا تتصدر بعنف إلا للمظاهرات التي تمارس عنفاً، نمرة ٢: الشرطة المصرية لا تطلق رصاصاً حياً إلا على الذين يهاجمون المنشآت الشرطة، يعني لما حد يروح يهاجم مركز شرطة، الشرطة تديله وردة بيده ولا تتصدى إليه؟

**عبد الصمد ناصر:** في رابعة والحرس الجمهوري والنهضة كانوا يطلقون عليهم الورود؟

**سليمان جودة:** في رابعة كان اعتصاماً مسلحاً..

**عبد الصمد ناصر:** ما شاء الله.

**سليمان جودة:** في رابعة كان اعتصاماً مسلحاً، في اعتصام في الدنيا يدوم ٤٨ يوم؟ أي دولة الاعتصام قعد فيها الاعتصام ٤٨ يوم؟

**عبد الصمد ناصر:** ألم تتابع الاعتصامات في أوروبا التي دامت أشهر في جورجيا..

**سليمان جودة:** أردوغان من أسبوع طارد المعتصمين بقنابل الغاز ولن ينطق أحد..

**عبد الصمد ناصر:** لكنه لم يقتلهم، لم يطلق عليهم النار، لم يجرفهم بالجارفات، لم يحرق جثثهم، لم يحرق المساجد.

**سليمان جودة:** الاعتصام في رابعة لم يبق ٤٨ ساعة بل ٤٨ يوم والاعتصام كان مسلحاً، ومع ذلك هذا المكان ميدان رابعة التقديرات بتقول كان في حوالي ١٥ ألف معتصم وبالمقاييس العالمية عندما تفض اعتصاماً مسلحاً من جانب الشرطة فمن المتوقع أن يسقط من ١٠-١٥% من عدد الموجودين الذين سقطوا أقل من هذه النسبة بشهادة منظمات حقوقية كثيرة، يعني موضوع رابعة فيه مبالغات كثيرة أظن أنها بحاجة إلى مراجعة جذرية لأنه الشرطة صبرت ووجهت إنذاراً وإنذارين وثلاثة إنذارات وعشرة إنذارات أن على الذين معتصمين في رابعة أن يعودوا إلى بيوتهم، ومع ذلك تمسكوا بالبقاء وبالتالي لم يكن أمام الدولة المصرية ولا أمام الشرطة المصرية إلا أن تتعامل مع هذا الوضع.

**عبد الصمد ناصر:** دكتور صفي الدين حامد يعني أنتم الآن في الخارج كنشطاء معارضون للانقلاب ومعارضون لخطة خارطة الطريق ومعارضون للحكام الجدد والحكم الجديد في مصر، ما مدى إمكانية أن تطرحوا مثل هذه القضايا في الخارج وما هي الجهات التي يمكن أن تنظر فيها؟

**صفي الدين حامد:** نعم، كل هذا طبعاً يناقش ما بين المصريين في الخارج وهم يزيّدوا عن ٨ مليون وأنا أرثي لحال المؤسسة الصحفية كاملةً والإعلامية في مصر ونرجو من الله إننا نرى يوماً يفوق الإعلام فيه ويرجع إلى شرف المهنة ويليق به كلمة صاحبة الجلالة كما قلنا للصحافة وخلافه، الحقيقة أنه نحن نتكلم على بعض الأشياء تفصيل التفصيل، اللي هو يا ترى الأربع ضباط دول سيحاكمون ويدانوا ولا إحنا نتكلم عن هيئة كاملة يجب مراجعة عقيدتها وهي المؤسسة الأمنية، من ساعة ما يدخل ضابط طالب الشرطة وهو يلقي في اعتقادي أشياء خاطئة خارجة عن التاريخ وخارجة عن القرن الواحد والعشرين، لازم يعرف هذا الشخص أنه لما يتخرج من الكلية أنه يحمل رسالة سامية، وإن هو مرتبه يأتي من هذا الشعب ليعطيه الأمان ومش أنه يتعامل معه بفضاظة وخشونة وغلظة.



**عبد الصمد ناصر:** أحمد يعني إذا لم يتم التحرك داخلياً في مصر ولم تظهر تحقيقات فيما حدث من مجزرة في رابعة العدوية والنهضة وغيرها من مذابح، هل يمكن إحالة الأمر إلى محاكم في الخارج وهل من فرص لكي تنجح هذه المحاولات؟

**أحمد مفرح:** طبعا فيما يخص الجرائم التي أرتكبت منذ ٧/٣ حتى الآن نعتبرها نحن في مؤسسة الكرامة لحقوق الإنسان هي جريمة ضد الإنسانية ارتكبت ضد المواطنين المصريين العزل من قبل قوات الجيش والشرطة التي قامت بقمع التظاهرات التي حدثت وأيضا فيما يخص حالات الاعتقال التعسفي التي تتم ضد المواطنين وأيضا فيما يخص حالات التعذيب التي تم توثيقها ضد المعتقلين داخل السجون وداخل أماكن الاحتجاز وخلافه، فما تم هي جريمة ضد الإنسانية يجب على المجتمع القانوني المصري أولا ويجب على المجتمع الدولي أن يتدخل فيها، وحينما نرى من النيابة العامة التي هي مناط بها القيام في التحقيقات بمثل هذه الوقائع التباطؤ وعدم العمل على تقديم حقوق وحفظ كرامة المواطنين المصريين وجب على المجتمع الدولي طبقاً للاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مصر التدخل، ونحن حينما نخاطب مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمفوض السامي في الأمم المتحدة، نحن نخاطبه للتدخل لدى مصر والنظر فيما يحدث من جرائم تُرتكب ضد الإنسانية، هي الالتزامات المصرية التي وقعت عليها، حينما نرسل التحقيقات التي تتم مع المتظاهرين وحينما نتحدث عن المحاكمات العسكرية للمدنيين، وحينما نتحدث عن الاعتقال الذي نصفه بالمتفشي داخل السجون والمعتقلات بمصر الآن، وحينما نتحدث عن التظاهرات التي يتم قمعها في الشوارع، كل هذه جرائم يجب على المجتمع الدولي أن يتدخل فيها، ويجب على المجتمع الحقوقي الدولي طبقاً للاتفاقيات التي وقعت عليها مصر أن ينظر فيها..

**عبد الصمد ناصر:** شكرا لك أحمد مفرح، أحمد مفرح الباحث في مؤسسة الكرامة لحقوق الإنسان، عذرا للمقاطعة، انتهى وقت البرنامج كنت معنا من بيروت، نشكر أيضا ضيفنا معنا في الأستوديو سليمان جودة الكاتب الصحفي ونشكر ضيفنا في واشنطن الدكتور صفي الدين حامد الأكاديمي والباحث السياسي المصري، شكراً ضيوفي الكرام، بهذا تنتهي هذه الحلقة مشاهدينا الكرام شكرا لمتابعتكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.